

الدرس المائة وخمسون

الدليل الخامس: وهذا الدليل عمدة أدلة القائلين إن العدالة عبارة عن الملكة النفسانية، حيث تمسكوا بصحيحة ابن أبي يعفور وهذه الرواية معروفة عند الفقهاء في باب العدالة، وردت هذه الرواية في وسائل الشيعة 27 كتاب الشهادات الباب 41 ما يعتبر في الشاهد من العدالة.

الحديث الأول: ورد عن محمد بن علي بن الحسين باسناده عن عبدالله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبدالله(عليه السلام): بما تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم؟ قال: أن تعرفوه بالستر والغفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي أودع الله عليها النار، من شرب الخمر، والزنا، والرiba، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وغير ذلك، والدلالة على ذلك كله، أن يكون ساتراً لجميع عيوبه، حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفضيش ما وراء ذلك، ويجب عليهم تزكيته وإظهار عدالته في الناس، ويكون منه التعاقد للصلوات الخمس وإذا واطب عليهم وحفظ مواقيتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يختلف عن جماعتهم في مصالحهم إلا من علة، فإذا كان كذلك لازماً لمصالحه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سُئل عنه في قبيلته ومحليه قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً مواطباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصالحه فإن ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين، وذلك أن

صفحه 556

الصلاحة ستر وكفارة للذنوب، وإنما جعل الجماعة والمجتمع إلى الصلاة لكي يعرف من يصلّى ممن لا يصلّى، ومن يحفظ مواقيت الصلاة ممن يضيع، ولو لا ذلك لم يكن أحد يشهد على آخر بصلاح، لأنّ من لا يصلّى لا صلاح له بين المسلمين، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) همّ أن يحرق قوماً في منازلهم لتركهم الحضور لجماعة المسلمين، وقد كان فيه من يصلّى في بيته فلم يقبل منه ذلك، وكيف يقبل شهادة أو عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عزوجلّ ومن رسوله (صلى الله عليه وآله) فيه الحرق في جوف بيته بالنار، وقد كان يقول: لا صلاة لمن لا يصلّى في المسجد مع المسلمين إلا من علة».

أورد هذه الرواية كل من المرحوم الشيخ الطوسي والمرحوم الشيخ الصدوق (قدس سرهما) في التهذيب.

لابد من التحقيق في سند الرواية ثم في دلالتها كي يظهر مدى انطباقها على تعريف العدالة والمراد من كلمة العدالة.

التحقيق في سند الرواية:

ورد في سند الرواية عن طريق المرحوم الشيخ الصدوق، أحمد بن محمد بن يحيى العطار، والإشكال الوارد عليه أن اسمه لم يذكر في الكتب الرجالية الأربع مثل رجال الشيخ الطوسي، ورجال الكشي، وفهرست كل من الطوسي والنجاشي، وقد يواجه المحقق أحياناً حديثاً لم يذكر في هذه الكتب الأربع، كما أن حديث «لا ضرر» المعروف لم يذكر في الكتب الإمامية ولكن ذكر بكثرة في كتب أهل العامة، وقلنا في أبحاثنا السابقة أن عدم ذكر اسم الراوي أو الحديث لا يضر بوثاقة الراوي وصحة الحديث.

سؤال يطرح نفسه، هل أن عدم وجود اسم الراوي في الكتب الرجالية الأربع يوجد إشكالاً على وثاقة الراوي أو صحة روایته؟

صفحه 557

الجواب: نقل الوالد المعظم (دام ظله) عن استاذه المعلم السيد البروجردي (قدس سره) كلاماً لا يأس فيه في هذا المضمamar، حيث قال: إن عدم ذكر اسم الراوي في الكتب الرجالية الأربع لا يضر بوثاقة الراوي، وذلك أما الشيخ الطوسي (قدس سره) فقد كتب ذلك في رجاله بقلمه الشريف على شكل مسودة، وتدل القرائن أنه كان ناوياً أن يجدد النظر فيه، مضافاً إلى مشاغله الكثيرة في مختلف العلوم والفنون حيث قالوا: لو قسمت حياة الشيخ على تأليفاته ومصنفاته لاستغرق كل تأليف منه عدة ساعات، وأما الكشي فكان يرمي إلى ذكر الرواة الذين ورد في حقهم مدح أو قدح، وأما الشيخ والنجاشي فكانا يهدفان إلى تنظيم الفهارس وذكر أسماء الأشخاص الذين ألفوا أو صنفوا في هذه العلوم والفنون دون عطف النظر إلى حياته الذاتية.

ملاحظة: لابد من ذكر هذه الملاحظة المتباعدة إلى الذهن وهي ما يظهر من احصاءات في الروايات التي وردت عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار كما قيل إلى ستين رواية، فهل يعقل مع كثرة هذه الروايات أن لا تناوله الأقلام الرجالية بالأخص رجال الشيخ؟ فهذا بعيد جداً، نعم إذا كانت رواية واحدة أو روايتان فيمكن ايجاد له مخرج معقول، فيدل هذا على أن هذا الراوي غير ممدوح، ولكن إذا قلنا بكافية هذا المقدار بأنه لم يرد في حقه قدح. وكذلك إذا كان الراوي صاحب مدرسة وله تلاميذ وهوشيخ روایتهم وينقل عنه الأجلاء مع كثرة النقل عنه فهذه الأمور كلها قرائن على وثائقه وتكفي في الأخذ بروايته.

ورد في سند الرواية عن طريق المرحوم الشيخ الصدوق أيضاً، محمد بن موسى الهمданى، وهذا الراوى له توثيق عام في أسناد كامل الزيارات، فعلى المبني كفاية التوثيق العام كالتوثيق الخاص في الوثيقة، ولكن كما أن في التوثيق الخاص إذا وقع المدح إلى جانب القدح لا يعتمد على تعارضه، كذلك في التوثيق العام، ولذا فإن محمد بن موسى الهمدانى إلى جانب توثيقه العام معارض للتضعيف.

صفحه 558

وذكرها في وجه تضعيه قولين:

الأول: ينقل في كتاب الطهارة روايات كثيرة يستندها إلى أصل زيد النرصي أو أصل زيد ضرار، يقع البحث في هذا الأصل الوارد عن النرصي أو ضرار، قيل بعدم وجوده أصلاً، قال البعض: إن محمد بن موسى الهمدانى جاعل هذين الأصلين من الذين كان يأخذ عنهم الرواية، وقال البعض الآخر: إن هذا الأصل ثابت في محله لكليهما، يعني للنصرسي وللضار، وهذا ما أثبتناه في بحوثنا السابقة وذلك بعد تحقيق دقيق أن زيد النرصي له أصل ولم يكن محمد بن موسى الهمدانى جاعلاً له.

الثاني: إن محمد بن موسى الهمدانى كان يختلق ويضع الحديث، ولذا قيل: إن الرجل كان يضع الحديث، وهذا لا يمكن علاجه بسهولة ولا يمكن الاعتماد على روايته.

والبحث المهم هو دلالة الرواية، فهل أن الإمام(عليه السلام) كان في مقام بيان حقيقة العدالة أم علامات العدالة؟ هذا أولاً.

وثانياً: هل أن هذه العلامات لها عنوان كاشف تعبدى أم لا؟

وثالثاً: هل المراد من بيان حقيقة العدالة التعريف بالمنطق والحد أم لا؟

رابعاً: هل يمكن الاستفادة من كل هذه الأمور أن العدالة هي بعنوان الملكة أم أن الرواية لا تشير إلى هذا المعنى لا من قريب ولا من

بعيد؟